تقييم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2001-2019

Evaluating the small enterprise sector (SMEs) and its role in achieving economic development during the period 2001-2019

كلثوم فرحات1 *، مفيد عبد اللاوي2
1 جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)، ferhat-kelthoum@univ-eloued.dz
2 جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)، moufid-abdallaoui@univ-eloued.dz
تاريخ الاستلام: 2020/05/01؛ **تاريخ المراجعة**: 2020/05/03؛ **تاريخ القبول**: 2020/06/30

ملخص: تهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى تقييم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وفق عنصرين متمثلان في البرامج المختلفة وخطط الدعم المخصصة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، وتقييم أداء هذه الأخيرة في النسيج الاقتصادي من جهة أخرى، وقد خلصت الدراسة إلى كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بنسبة ضئيلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها تعتبر رافدا حقيقيا لها لمساهمتها في القيمة المضافة والناتج المحلي، وقدرتها في امتصاص اليد العاملة، ولا يزال السعي وراء تحقيق سوق متوازن قائم من خلال السياسات والاستراتيجيات التي تقوم بها الدولة لتحقيق اكتفاء ذاتي.
الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ الهيئات الداعمة؛ النسيج الاقتصادي؛ التشغيل؛ التنمية الاقتصادية.
تصنيف JEL: M16 ؛ O12

Abstract: This research paper aims to evaluate the small and medium enterprises (SME) sector in Algeria according to two components, which are the various programs and support plans devoted to the development of SMEs on the one hand, and to evaluate the latter's performance in the economic fabric on the other hand. The study concluded that SMEs contribute a small percentage to achieving economic and social development, but they are considered a true tributary of their contribution to the added value and local output, and their ability to absorb the labor force, and the pursuit of a balanced market still exists through the policies and strategies carried out by the state To achieve self-sufficiency.
Keywords: small and medium enterprises; Supporting bodies; The economic fabric; employment; economic development.
Jel Classification Codes: M16; O12.

* المؤلف المرسل: كلثوم فرحات الإيميل: ferhat-kelthoum@univ-eloued.dz

I- تمهيد :

في ظل التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم، أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة هامة في اقتصاديات كل الدول سواء كانت تصنف ضمن الدول المتقدمة أو النامية، وهذا راجع للدور الذي أصبحت تلعبه فيها خاصة تلك التي تبنتها كمنهج استراتيجي تنموي، سواء ما تعلق باستحداث هذا النوع من المؤسسات لمناصب شغل، عدم تطلبها لأموال ضخمة كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الكبيرة، بالإضافة إلى أنها تمثل قوة محركة للإبداع والابتكار في مختلف المجالات، حيث يتوقف نجاح ذلك الدور على مدى تبني تلك الدول لاستراتيجيات مناسبة وبيئة ملائمة تتضمن كل الرعاية والدعم لهذه المؤسسات وبما يعزز بقاءها ويساعد على تنمية قدراتها، وبذلك فهي تساهم في تحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي جعل المؤسسات الصغيرة المتوسطة أحد أهم أولويات السياسة الاقتصادية في الجزائر من أجل دعم عجلة التنمية إلى الأمام.

وفي هذا السياق فالجزائر ليست بمعزل عن هذه التطورات والتغيرات إذ باتت الصناعات الصغيرة والمتوسطة أداة ووسيلة هامة لبناء نسيج صناعي متكامل وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار وبالتالي خلق فرص عمل كبيرة وتنويع الدخل ومحاولة الخروج تدريجا من التبعية لقطاع المحروقات للوصول بالاقتصاد الجزائري إلى بر الأمان، وذلك من خلال إنشاء عدة هيئات وآليات من أجل توفير بيئة ملائمة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إشكالية البحث

لقد شرعت الجزائر مع بداية التسعينيات في مجموعة من التوجهات أخذت تنمية PME أهم فصل من فصولها، حيث أعطت الدولة أهمية أكبر لدعم وترقية هذا القطاع من خلال تهيئة المناخ الاقتصادي الخصب الذي ينمو ويتطور فيه.

ومنه ارتأينا طرح التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة قطاع المؤسسات الصغرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر؟

أهداف البحث: نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى عرض أهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- الإشارة إلى الجهود المبذولة من قبل الدولة لتطوير هذا القطاع؛
- التعرف على أهم الإصلاحات التي شهدها قطاع الـ PME؛
- تقييم أداء هذا القطاع خلال الفترة 2001-2019.

أهمية البحث: إن الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعيشها البلاد جراء انخفاض أسعار البترول، تجعلنا نتساءل عن مدى نجاعة السياسات السابقة في خلق اقتصاد بديل، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بأهمية كبيرة في أهم وأحسن الاقتصاديات العالمية والمتطورة منها قبل المتخلفة، والجزائر كغيرها من هذه الاقتصاديات تبحث عن الوصول إلى الاستفادة القصوى من هذا النوع من الشركات.

هيكل البحث: حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة وإعطاء هذا الموضوع حقه من الدراسة والتحليل، ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاث محاور أساسية وهي:

أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ثانيا: عرض لأهم جوانب الإصلاح التي شهدها قطاع الـ PME.

ثالثا: تقيم أداء قطاع الـ PME في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 من خلال التعرف على خصائصها ووزنها ضمن النسيج الاقتصادي، ثم التعرف على مدى مساهمتها في توفير مناصب الشغل، النمو والتصدير.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين (2018): هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مع استعراض لأهم المعوقات التي تحول دون ترقيته في ظل التحديات الراهنة، وقد على المنهج الوصفي في حليلها للظاهرة، وخلصت الدراسة إلى أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني هي مساهمة محدودة جدا، لوجود العديد من العراقيل والصعوبات التي تشكل تحديا كبيرا أمام ترقية هذا القطاع.

الدراسة الثانية: بوقادير ربيعة، مطي عبد القادر (2018): هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للفترة 2001–2016، وكذلك الاهتمام بمختلف البرامج وخطط الدعم الموجهة لهذا القطاع، ومساهمتها في النسيج الاقتصادي وأهم العراقيل التي تشكل تحديا أمامها. واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي في طرحها للظاهرة، وخلصت الدراسة إلى أن أداء قطاع المؤ ص وم مازال ضعيف ولم يحتل بعد هذا القطاع المكانة التي هو عليها في الاقتصاديات لمتطورة، الناشئة وحتى النامية، ويرجع هذا إلى عدة قيود مازالت تثبط الاستثمار وتقف أمام تطور ونمو هذه المؤسسات.

II. هيكل الدراسة

II. 1 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تعدد واختلاف وتنوع المؤسسات في حجمها وفروع نشاطاتها وأشكالها القانونية، وخاصة مع التطور الذي شهده المجتمع المعاصر وظهور أنواع من المنتوجات والخدمات التي لا يمكن حصرها، جعل عملية تعريف المؤسسة تصعب بشكل كبير، وأمام كل هذا سوف نحاول عرض أكثر من تعريف للمؤسسة، ومن بين هذه التعاريف منها:

عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية حسب قانون المؤسسات الصغيرة لعام 1953 أنها: تمثل المؤسسة التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه (Wtterwulghe, 1998, p. 16)، حيث استند في ذلك على معيار حجم المبيعات ومعيار عدد العمال ووضع حدودا لذلك صنفها كما يلي: (خوني، 2008، صفحة 25)

- المؤسسة الخدمية والتجارة بالتجزئة من 1 إلى خمسة مليون دولار؛
- مؤسسة التجارة بالجملة: من 5 إلى 15 مليون دولار؛
- المؤسسات الصناعية عدد العمال من 250 عامل أو أقل.

كما صنفت وفق معيار عدد العمال كما هو موضح في الجدول رقم 01.

تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الدول النامية"(UNIDO) المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10–50 عاملا (يوسف، 2014، صفحة 29).

تعريف الاتحاد الأوربي: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل مؤسسة تضم على الأقل 250 عاملا والتي لا تكون في حد ذاتها ممتلكة بنسبة 25 بالمئة من قبل مؤسسة أخرى لا تنطبق عليها هذه المعايير. (العطية، 2009، صفحة 15).

تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الجدول رقم 02 يوضح تعريف المؤسسة حسب الحجم.

تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعرف القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعدل في الثالث من ديسمبر 1999 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو الذي يوضحه الجدول رقم 03.

تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التعريف الوارد في القانون 02/17 المؤرخ في 2017/01/10، والمتمثل في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي ينص على ما

يلي ": تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها أربعة ملايير دينار جزائري، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري (الرسمية، 2017، صفحة 5)، وهي تحترم معايير الاستقلالية". ويمكن تلخيص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول رقم 04.

للإشارة فإن المشرع الجزائري اعتمد في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996، والذي كان موضوع توصية لكافة البلدان الأعضاء، حيث صادقت الجزائر سنة 2000 على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يرتكز هذا التعريف ثلاثة معايير كمية وهي: عدد العمال، رقم الأعمال ومجموع الحصيلة السنوية، بالإضافة إلى معيار نوعي واحد ألا وهو معيار الاستقلالية.

2.II سياسة دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. الجانب القانوني:

لقد اعتبرت فترة التسعينيات القفزة الحقيقية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال الشروع في تهيئة المناخ الاقتصادي الخصب الذي ينمو ويتطور فيه هذا القطاع، حيث تم إصدار: قانون 90–10 المؤرخ في والمتعلق بالنقد والقرض الذي شمل العديد من الإصلاحات في مجال التسيير المالي، القرض والاستثمار، ولمواصلة هذه الإصلاحات تدعم هذا القانون بجملة من القوانين والتشريعات التنظيمية المتممة والمعدلة، والتي تعد منعرجا هاما في تدعيم القطاع، حيث تم إصدار المرسوم التشريعي 12/93 الصادر في 1993/10/05 والمتعلق بترقية الاستثمار، الذي أقر مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار، وعلى أثره تم تأسيس وكالة وطنية تهدف إلى تسهيل عمليات الاستثمار. (ربيعة، 2018، صفحة 274)

ومع بداية الألفية الثالثة تدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار بصدور الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، والأمر رقم 08/06 المعدل والمتمم له والصادر سنة 2006 حيث وسع هذا القانون مفهوم الاستثمار فأصبح يشمل أيضا استعادة النشاطات في إطار الخوصصة الكلية أو الجزئية وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز كما قدم للمستثمرين الخواص والأجانب خلال مرحلة انجاز الاستثمار ومرحلة الاستغلال مجموعة من التسهيلات والتحفيزات الضريبية وشبه الضريبية والجمركية، وتقدم هذه المزايا وفق نظامين: نظام عام ونظام استثنائي تستفيد منه الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني (www.andi.dz، 2020).

كما تم خلال سنة 2001 أيضا إصدار القانون 01–18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في 12 ديسمبر 2001، ويعتبر هذا القانون منعرجا حاسما في تاريخ الـ PME إذ تحدد من خلاله الإطار التشريعي والتنظيمي الذي تنشط فيه هذه الأخيرة، فهو أول قانون يعطي تعريف رسمي لها وكذلك يحدد آليات دعمها وترقيتها.

ثم جاء القانون 17–02 المؤرخ في 2017/01/10، والمتمثل في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يحدد من خلاله الإطار التشريعي والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأليات وهيئات دعمها.

2. الجانب المؤسساتي: لقد تم إنشاء العديد من الهياكل والهيئات المتخصصة بهدف ترقية وتدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحد من المشاكل والمعوقات التي تواجهها.

أ. **هيئات الدعم التابعة لوزارة PME:** بادرت الجزائر بإنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1991 تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994، هدفها الأساسي هو ترقية هذا القطاع، ولتحقيق ذلك أنشأت الوزارة العديد من الهيئات المتخصصة منها:

- **المشاتل**: أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 78/03 ذي الحجة عام 1423 الموافق لـ 2003/02/25 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (المادة2، 2003، صفحة 14)، توضع تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار. والمشتلة* عبارة عن هيئة مؤقتة لاستقبال المؤسسات، تعمل على تقديم مختلف المساعدات والخدمات التي تتناسب مع احتياجات المؤسسات التي هي طور الإنجاز والحديثة النشأة. (Aicha، 2002، صفحة 6)
- **مراكز التسهيل**: أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق لـ 2003/02/25 وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار (المادة2،، 2003، صفحة 18). والتي تقوم بإجراءات إنشاء المؤسسات وكذا مساعدة حاملي المشاريع وإعلامهم وتوجيههم ودعمهم ومرافقتهم (والمناجم، 2020).
- **المجلس الوطني الاستشاري لترقية PME**: تطبيقا للمادة 25 من القانون التوجيهي 01-18 ينشأ لدى وزارة PME مجلس استشاري يكلف بترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة، والسلطات العمومية من جهة أخرى، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (المادة2، 2003، صفحة 22).

ب. هيئات دعم وتحفيز الاستثمار

- **وكالة ترقية وتدعيم الاستثمارات APSI** أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التشريعي رقم: 93-12 المؤرخ في 1993/10/05، وهي تحت سلطة رئيس الحكومة وهي على شكل شباك وحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار (الجريدةالرسمية، 1993، الصفحات 03-10). وقد تم تعديل هذا المرسوم بالأمر رقم: 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، حيث نص على أن تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار (العزيز، 2018، صفحة 5).
- **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC**: أنشأت سنة 1994، يدعم إنشاء وتوسيع الأنشطة المخصصة لأصحاب المشاريع العاطلين عن العمل بشكل لا إرادي الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و50 عامًا. (والمناجم و.، 2020).
- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ**، مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي تم إنشاؤها في عام 1996 مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات. هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من (19-35) والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات (ansej، 2020).
- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI**: أنشأت سنة 2001، هي مؤسسة حكومية مهمتها تسهيل وتشجيع ودعم الاستثمار بأنواعه المحلي والأجنبي، العام والخاص، وخلق فرص العمل من خلال الخطط والحوافز الضرورية. (والمناجم و.، 2020).
- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM**: أنشأت سنة 2004، تقوم بتطوير نظام (الائتمان الصغير) يهدف إلى تطوير القدرات الفردية للأفراد لرعاية أنفسهم من خلال إنشاء نشاطهم الخاص. القروض الصغيرة هي قرض يسمح بشراء معدات صغيرة وبدء المواد الخام لممارسة نشاط أو تجارة. ومخصص لأي مواطن يزيد عمره عن 18 عامًا بدون دخل أو لديه دخل غير مستقر وكذلك ربات البيوت. ويهدف إلى التكامل الاقتصادي والاجتماعي بإنشاء أنشطة لإنتاج السلع والخدمات. (والمناجم و.، 2020)

* وتكون المشاتل في أحد الأشكال التالية: المحضنة، ورشة الربط، نزل المؤسسات.

- **الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME**: تم إنشاءها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05/165 المؤرخ في 03 ماي 2005، وهي هيئة عمومية، ذات طابع إداري مزودة بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، التي ترأس مجلس التوجيه والإشراف. (رسمية، 2005، صفحة 28).
- **الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ANIREF**: تم إنشاء الوكالة في أفريل 2007 هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تحت إشراف وزارة الصناعة وترقية الاستثمار. مهمتها تسهيل الحصول على العقار الصناعي من خلال التوسط بين المستثمرين والسلطة المانحة للامتياز حيث تتولى تسيير حافظتها العقارية. (العقاري، 2020).

ج. الهيئات المساعدة على الحصول على التمويل البنكي

- **شركات الأسهم الخاصة**: هي تقنية للتمويل من خلال الحصول على حصص أقلية ومؤقتة في رأس مال الشركة. تتخذ عدة أشكال منها:
  - رأس المال الاستثماري لتمويل إنشاء الأعمال: تعمل ست شركات لرأس المال الاستثماري أو في طور التأسيس. هم جميعًا شركات تابعة للبنوك العامة؛ BADR، BNA، BEA، BAD، BDL and CPA؛
  - رأس المال التنموي الذي يهدف إلى تمويل تطوير الشركة.
- **صندوق ضمان قروض الاستثمارات لـ PME (CGCI)**: هي شركة تم إنشاؤها بمبادرة من السلطات العامة بموجب المرسوم الرئاسي 04-134 المؤرخ 19 أبريل 2004 المتعلق بالنظام الأساسي لـ CAISSE لدعم إنشاء وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل الوصول إلى الائتمان (الغرض القانوني للشركات) (CGCI, 2020).
- **صندوق ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR PME**: أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002، انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004. المهمة الأساسية له هي تسهيل الحصول على القروض البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومشاركة البنوك في تقاسم أخطار تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الضمانات المالية المقدمة. كما أن «FGAR» يرافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ويساعدها في التركيب المالي للمشاريع المجدية، بما يمكنها من تبؤ مكانة متقدمة في ظل بيئة تنافسية معقدة. (FGAR، 2020).
- **صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض الاستثمار**: أنشأ سنة 2004 لأصحاب المشاريع العاطلين الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و50 تم إنشاء الصندوق لدعم البنوك في تحمل المخاطر الكامنة في تمويل الشركات التي تم إنشاؤها بموجب مخططات **CNAC**. (CNAC, 2020).
- **صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع**: أنشأ سنة 1998، جاء هذا الصندوق لدعم البنوك في تحمل المخاطر الكامنة في تمويل الشركات التي تم إنشاؤها بموجب مخططات ANSEJ. (والمناجم و.، 2020).
- **صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة**: أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 من 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء والمحدد لهيكل صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة يعتبر ضمان بالنسبة للمقاول والبنك، أنشأته الحكومة للسماح للمؤسسات المالية لاسترداد مستحقاتهم في حالة عدم قدرة المقاول على احترام التزاماتهم في إطار جهاز ANJEM. (ANJEM, 2020).

3. جانب التأهيل: بهدف تحسين تنافسية الـ PME والرفع من أدائها، قامت الجزائر بتطبيق مجموعة من البرامج لتأهيل المؤسسات:

- **برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة (2000-2010)**: أطلق برنامج تأهيل المؤسسات منذ سنة 2000 بمساهمة مالية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تقدر بـ 1.200.000 دولار ومساهمة ميزانية التجهيز لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة تقدر بـ 120.000.000 دج من خلال ثلاثة عمليات ريادية للمساعدة التقنية ومس مجموعة من المؤسسات العمومية والخاصة وتم تدعيمها

وتوطيدها ابتداء من 2002 بواسطة موارد صندوق ترقية التنافسية الصناعية. والذي تم فتحه بموجب قانون المالية لسنة 2000، حيث تم فتح لدى كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 120–302 عنوانه "صندوق ترقية التنافسية الصناعية " مكلف بتسيير المساعدات المالية المباشرة للمؤسسات الصناعية ومؤسسات الخدمات المرتبطة بالصناعة من أجل عمليات التأهيل وتطوير التنافسية الصناعية. (يحي، 2013، صفحة 186)

- **البرنامج الجزائري لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2006–2012)**: سطرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من 20 عاملا، وتمت الموافقة عليه من طرف مجلس الحكومة يوم 10 ديسمبر 2003، كما وافق عليه مجلس الوزراء يوم 8 مارس 2004 وهذا البرنامج يغطي 6 سنوات وبدأ تنفيذه في سنة 2006 ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له بـ 6 مليار دينار جزائري. إن هذا البرنامج جاء في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص المادة 18 منه التي تنص على أن تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية. (حجاج، 2017، صفحة 13)
- **برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010–2014)**: إن برنامج التأهيل الذي تم إطلاقه في بداية 2011 من طرف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار يهدف بصفة عامة لتأهيل 20000 مؤسسة وهذا خلال الخماسي 2010–2014. إن الانضمام لهذا البرنامج يرتكز على مبدأ طوعي للمؤسسة، ولهذا فقد تم تنظيم حملة إعلامية وتحسيسية واسعة خلال 2011، حيث تم إسناد أداة تأهيل هذا البرنامج إلى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفروعها الجهوية، أما المجلس الوطني للتأهيل هو الذي يصدر القرار النهائي وفقا للمقترحات المقدمة له في إطار إنجاز مخططات التأهيل ويقرر منح المساعدات. إن دعم الدولة يتمثل بصفة كبيرة من خلال تخصيص غلاف مالي إجمالي يقدر بـ 380 مليار دينار جزائري بمساهمات مبادرة وتخفيضات على فوائد القروض البنكية، إن تدخل الدولة له صفة تكميلية مقارنة بالموارد المالية الأخرى المعتمدة من طرف المؤسسة (التمويل الذاتي، القروض البنكية)، حيث توجه المساعدات لوضع تشخيص وصياغة مخطط تأهيل يغطي الاستثمارات المادية وغير المادية. (حجاج، 2017، صفحة 14)

4. **الجانب الضريبي والتمويلي والاجتماعي** (www.andi.dz، 2020):

أ. منذ 1993 والسياسة الضريبية في الجزائر موجهة لترقية الاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الصدد اتخذت عدة إجراءات لتحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية والمتمثلة في خلق مناصب العمل تنويع النسيج الاقتصادي، تحقيق التوازن القطاعي والجهوي، وتشجيع التصدير، سنذكر بعض منها فيما يلي:

- تخفيض IBS بنسبة 15% لفائدة PME المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الهضاب العليا و20% لفائدة PME المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الجنوب؛
- الإعفاء من TAP لفائدة العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء لنفس مجموعة الشركات؛
- الإعفاء المؤقت من IBS لمدة خمس (5) سنوات، اعتبارا من بداية النشاط لفائدة شركات رأسمال الخطر؛
- تقليص IRG وIBS بنسبة 50% على الاستثمارات المتواجدة في ولايات أدرار، إليزي، تندوف وتمنراست لمدة خمس (5) سنوات؛ إعفاء مؤقت من IRG أو IBS وTAP لمدة خمس (5) سنوات.

ب. هناك عدة إجراءات اتخذت في مجال التمويل نذكر منها: منح قروض بدون فوائد تمثل 25% من التكلفة الإجمالية للاستثمار إذ كانت هذه الأخيرة أقل أو تساوي مليوني دينار، وبنسبة 20% إذا كانت تكلفته تفوق مليوني دج وتقل أو تساوي 5 ملايين دج، وبنسبة 22% بالنسبة للاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا.

ج. **تخفيف الأعباء الاجتماعية والأعباء الخاصة بالأجور:**

- إعفاء من الاشتراك الإجمالي: الاشتراك الإجمالي في الضمان الاجتماعي يتكفل به الصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال فترة قد تصل إلى ثلاثة (3) أشهر؛
- يوظف صاحب العمل طالبي الشغل المستفيدين من تخفيض 20% من حصة اشتراكهم في الضمان الاجتماعي لكل طالب عمل يوظف لمدة تساوي أو أقل من إثنتا عشرة (12) شهرا؛
- تدابير لفائدة الهيئات المستخدمة والمعلمين الحرفيين الذين يوظفون أشخاصا في إطار ترتيب المساعدة على الإدماج المهني، حيث تتكفل الدولة بحصة أرباب العمل في الضمان الاجتماعي التي حددت بنسبة 7% من الراتب الخام؛
- تكفل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بفارق الاشتراك الناتج عن التخفيضات وكذا الإعانة المالية للتشغيل؛
- مساهمة الدولة في الأجور في إطار عقد عمل مدعم لتوظيف شباب يخضعون لعقود الإدماج، لدى المؤسسات العمومية والخاصة، وتمنح المساهمة خلال ثلاث (3) سنوات بالنسبة لعقود إدماج حاملي الشهادات، وسنتين (2) بالنسبة لعقود الإدماج المهني و(1) سنة واحدة بالنسبة لعقود التكوين من أجل الإدماج؛
- التخفيض التكميلي لحصة أرباب العمل للاشتراك في الضمان الاجتماعي لفائدة كل هيئة توظف 09 عمال أو أكثر وتضاعف تعدادها الأصلي وذلك لمدة سنة.

3.II تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001–2019

سيتم في هذا العنصر التطرق إلى أداء المؤسسات وتقييمها من خلال مساهمتها الاقتصادية والاجتماعية وفق العناصر الأتية:

1. وزن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن النسيج الاقتصادي الوطني:

في هذا العنصر سنتطرق إلى نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني حسب القطاعين العام والخاص، إضافة إلى تمركز هذه المؤسسات في الوطن وذلك كما يلي:

أ. **قطاع فتي يغلب عليه الطابع الخاص:** إن قطاع المؤسسات PME يمثل حولي 99.9% من النسيج الاقتصادي الوطني حيث بلغ عدد المؤسسات PME في نهاية الفصل الأول من سنة 2019، 1171945 مؤسسة، 99,979 % منها تنتمي إلى القطاع الخاص، كما أن 93,6% من المؤسسات أنشأت بعد 1990 و 76,6% منها أنشأت بعد سنة 2000.

إلى غاية 30 جوان 2019 بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 1171945 مؤسسة، حيث كانت السيطرة المطلقة للقطاع الخاص بنسبة مئوية يقدر بـ 99.98%، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام فبلغ عددها 244 مؤسسة أي 0.02% من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Mines, 2019, p. 6).

من خلال الجدول رقم 05 نلاحظ أن عدد PME في تزايد مستمر حيث تقدر هذه الزيادة بين سنة 2001 و2005 بـ 40% وبين سنة 2005 و2010 بـ 81% وبين سنة 2010 و2015 بـ 51% ونسبة الزيادة من سنة لأخرى تتجاوز 6% وبلغ متوسط معدل النمو السنوي أكثر من 10% خلال فترة الدراسة مع تسجيل أعلى نسبة بين سنتي 2007 و2008 حيث وصلت إلى 26,42% ويرجع ذلك إلى إدماج أصحاب المهن الحرة في منظومة. PME

يرجع هذا التطور المعتبر والملحوظ في PME نمو القطاع الخاص الذي زاد بأكثر من أربع أضعاف حيث انتقل من 180681 مؤسسة سنة 2001 إلى 1171945 مؤسسة سنة 2019، ويمكن إرجاع الزيادة في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى السياسة الاقتصادية التي تبنتها الدولة بهدف ترقية وتطوير هذا القطاع في الساحة الاقتصادية، من خلال مختلف الإجراءات التحفيزية التي تهدف تنمية هذا النوع من المؤسسات وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني، والتي جاءت لتعدل وتكمل مختلف الإجراءات التي تم تبنيها منذ إنشاء وزارة خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994، وهذا بهدف تهيئة المحيط الملائم والظروف المواتية لترقية نشاطها (الدين، 2018، صفحة 225)، من خلال إنشاء هياكل خاصة بها ووضع ترسانة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى دعمها، وكانت البداية مع صدور القانون الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة2001، ثم القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 17-01.

في المقابل سجلت PME العمومية انخفاضا بـ 8195 خلال نفس الفترة ويرجع ذلك لعمليات التصفية والخوصصة التي باشرتها الدولة في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق. (Mines, 2019, p. 6)

ب. كثافة القطاع دون مستوى المعدل الدولي

بالرغم من كل المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية في مجال خلق وترقية PME تبقى كثافة القطاع أقل من المعدل المقبول دوليا والمقدر بـ 45 PME/1000 ساكن، وفقًا لأحدث الإحصاءات الصادرة عن مكتب الإحصاءات الوطنية بشأن الديموغرافيا (42.2 مليون نسمة في 1 يناير 2018)، يبلغ المتوسط الوطني للشركات الصغيرة والمتوسطة حوالي 28 شركة صغيرة ومتوسطة (جميع الحالات مجتمعة) لكل 1000 نسمة. ويقدم اختلافًا كبيرًا من منطقة إلى أخرى في البلد (Mines، 2019):

- 31 شركة صغيرة ومتوسطة خاصة لـ 1000 نسمة في شمال البلاد.
- 21 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة لكل 1000 نسمة في منطقة المرتفعات.
- 24 شركة صغيرة ومتوسطة خاصة لـ 1000 نسمة في المنطقة الجنوبية.

وتنخفض هذه النسبة الوطنية إلى 16 لكل 1000 نسمة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة صنف "الأشخاص الاعتباريون" مع وجود فروقات معتبرة من منطقة إلى أخرى:

- 18 شركة صغيرة ومتوسطة خاصة لـ 1000 نسمة في شمال البلاد،
- 12 شركة صغيرة ومتوسطة خاصة لـ 1000 ساكن في منطقة الهضاب العليا.
- 14 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة لـ 1000 نسمة في المنطقة الجنوبية.

ج. توزيع جغرافي غير متوازن وغير عادل

وفقًا للتوزيع المكاني للخطة الوطنية لتخطيط استخدام الأراضي (SNAT) وحسب الإحصائيات الخاصة بالسداسي الأول من سنة 2019، 459146 مؤسسة أي 70% من المؤسسات الخاصة "أشخاص معنويين "تتمركز في الشمال، و22% تتمركز في الهضاب العليا بعدد 144836، بينما منطقة الجنوب والجنوب الكبير فتحظى فقط بنسبة 8% من الإجمالي أي 55591 مؤسسة، وهذا ما يفسر ضعف في سياسة التوازن الجهوي، وعدم نجاح السياسات المتعاقبة الخاصة بتنمية الجنوب والهضاب العليا. (الشكل رقم 01).

د. هيمنة المؤسسات المصغرة على قطاع PME:

في نهاية النصف الأول من عام 2019، فإن النسيج الاقتصادي لمؤسسات PME فإن TPE هي التي لا تزال مهيمنة بقوة في هذا النسيج، بنسبة 97% من PME (القوى العاملة التي تضم أقل من 10 موظفين)، أي 1136787 TPE، في المقابل لا تشكل الشركات

الصغيرة PE سوى نسبة 2.6% أي 30471 مؤسسة (القوى العاملة التي تضم من 10 إلى 49 موظف)، ثم المتوسطة ME بنسبة 0.4% بعدد 4688 مؤسسة (القوى العاملة التي تضم أكثر من 50 موظف). الشكل رقم 02.

هيمنة المؤسسات المصغرة هي سمة أغلب الاقتصاديات حيث نجد 9/10 من المؤسسات في الاتحاد الأوروبي تشغل أقل من 10 عمال، وأعلى نسبة من المؤسسات المصغرة تتواجد في اليونان 96.7%، وأقل نسبة بألمانيا 14.7%، وفي فرنسا حوالي 95% من المؤسسات هي من نوع TPE و65% منها لا تشغل أي عامل، ولكن المؤسسات المصغرة في الدول المتقدمة تتمتع بالتحكم في التكنولوجيا والتقنيات الحديثة للتسيير مما يجعلها أكثر تنافسية وحضور في الأسواق المحلية والدولية وهذا ما ليست عليه المؤسسات المصغرة الوطنية (ربيعة، 2018، صفحة 279).

هـ. نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر تمركز في قطاع الخدمات، البناء والأشغال العمومية

سنركز في هذا العنصر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Personnes Morales) التابعة للقطاع الخاص بالإضافة إلى PME التابعة للقطاع العام. حيث أن أغلبها يتركز في قطاع الخدمات، في جميع الحالات موجودة التي تتركز أكثر من النصف (54.48%)، تليها صناعة البناء (28.54%) (Mines، 2019، صفحة 9) والجدول رقم 06 يوضح ذلك.

من الجدول رقم 06 نلاحظ بوضوح التباين الموجود في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف قطاعات النشاط، حيث أن أكثر من نصف هاته المؤسسات ينشط في قطاع الخدمات بنسبة 54.41% هذا يدل على التسهيلات الكبيرة التي يجدها المستثمرين في هذا النشاط بالإضافة إلى انخفاض درجة المخاطرة في هذا المجال. يحل في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية، حيث يقدر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة الناشطة في هذا القطاع بـ 188290 مؤسسة، أي ما يعادل 28.54%، وهي نسبة تعتبر مرتفعة مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى، وهذا راجع إلى سياسة الدولة التي تهدف إلى تدارك التأخر في المشاريع المتعلقة بهذا القطاع لاسيما في مجالي البنى التحتية والسكن، مما شجع على قيام العديد من المقاولات الخاصة في هذا الشأن. ثم تأتي باقي القطاعات الأخرى الصناعة بـ 15.48% بـ 102128 مؤسسة، وهذه النسبة تعتبر ضئيلة بالنسبة لبلد غني بالطاقة، وله تجربة لأكثر من خمسين عاما في المجال الصناعي، الزراعة بـ 1.12% وأخيرا قطاع الطاقة والمناجم بنسبة 0.46%.

إن هذه النسب تبين أيضا فشل السياسات المتبعة لتطوير القطاعات المنشئة للثروة وفرص العمل كقطاع الفلاحة، الصناعة هذا ما يفسر بـ: أولا سوق البناء والبنى التحتية عرف تطورات هامة نظرا لحجم المشاريع الخاصة بالسكنات والبنى التحتية التي أنجزت خلال السنوات الأخيرة، ثانيا: قطاع الخدمات والبناء تتطلب استثمارات ضعيفة نسبيا عند الانطلاق، مقارنة مع القطاعات الأخرى، كذلك لا تتطلب هذه القطاعات الإبداع والتمكن من التقنيات الحديثة في التسيير والإنتاج والتسويق. (ربيعة، 2018، صفحة 279).

2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

وفي الجزائر فقد قامت الجزائر بوضع سياسات للتقليص من البطالة وتحقيق الإدماج المهني والنهوض بالاقتصاد الوطني ومن هذه الآليات نجد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي اهتمت به الحكومة خاصة منذ سنة 2000، حيث يؤدي خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونموها إلى الزيادة في خلق مناصب شغل جديدة، وبذلك الحد من مشكل البطالة، من خلال الجدول نلاحظ زيادة مستمرة في عدد مناصب الشغل التي توفرها PME، تم خلال الفترة الدراسية خلق 2818736 منصب عمل وترجع هذه الزيادة في مناصب الشغل إلى نمو المؤسسات ص وم الخاصة التي تشغل أكثر من 98% من العمال، بلغت أعلى نسبة زيادة بين سنتي 2004 و2005 بـ 38% وأدنى نسبة زيادة بين سنتي 2008 و2009 بـ 0,4%، كما بلغ معدل النمو السنوي المتوسط أكثر من 10%، وهذا ما ساهم في انخفاض معدلات البطالة التي انتقلت من 27.30% سنة 2001 إلى 15.3% سنة 2005 لتصل إلى 10%سنة 2010و 11,2%سنة 2015. حيث وصل سنة 2018 حدود 11.7%حتى وإن كان هذا الارتفاع ليس كبيرا إلا أنه يعبر عن هشاشة الاقتصاد الوطني. جدول رقم 07.

مازال السعي وراء سوق متوازن قائم، ويظهر ذلك من خلال الاصلاحات والتعديلات التي تشهدها سياسة التشغيل وذلك بالتفكير في البدائل للنقائص المسجلة بهدف تفعيل الاجراءات والتدابير المتعلقة بالتشغيل.

3. مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الثروة

إن توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع الاقتصادي لا يسمح من معرفة الوزن الحقيقي لها في خلق الثروة على المستوى الوطني، لهذا، فإن تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة على المستوى الوطني وحسب قطاع النشاط، سيكون مفيد إلى حد بعيد لتشخيص مكانة هذه الأخيرة، وتقييم أداءها في الاقتصاد الوطني. وفي هذا السياق يوضح لنا الجدول (8) حصة الـ PME من القيمة المضافة حسب قطاع النشاط ونوع القطاع .ويتبين من معطيات هذا الجدول، أن الـ PME التابعة للقطاع الخاص تساهم بنسبة كبيرة في تحقيق القيمة المضافة، وهذا في كل المجالات النشاط الاقتصادي. وتراجع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، وهذا يعود إلى خوصصة المؤسسات العمومية، ودخول القطاع الخاص بشكل عام ليجعل منه المتعامل الأكبر في الاقتصاد الوطني، وهي من علامات الانتقال إلى اقتصاد السوق (مسغوني، 2012، صفحة 127).

بلغت القيمة المضافة المحققة من قبل القطاع الخاص سنة 2017، 8815.62 مليار دج أي ما نسبته 87.22% من حصة الناتج المحلي (PIB) في حين قدرت هذه النسبة سنة 2005 بـ 78.41% وهذا ما يدل على تراجع القطاع العام أمام التطور التدريجي لمكانة القطاع الخاص في الاقتصاد. أما فيما يخص القطاع العام فقد كانت نسبة المساهمة في الناتج المحلي لسنة 2017، 12.77%، وبالتالي يتضح أن القطاع الخاص أكثر مردودية من القطاع العام، وهو أكثر منه اقبالا على الاستثمار وأكثر مساهمة في التنمية الاقتصادية.

4. مساهمة PME في الصادرات

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات بل أنها ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات للكثير من الدول، كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها وهذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات.

من الجدول رقم 09 نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات لا تشكل سوى نسبة هامشية من إجمالي الصادرات، حيث بلغت سنة 2018 ما نسبته 6.9% أي ما يعادل 2.830 مليار دولار مسجلة بارتفاع قدره 2.88 مليار دولار عن السنة السابقة، أما عن تشكيلة الصادرات خارج المحروقات فهي تتكون أساسا من المواد النصف مصنعة والتي تشكل 4.5% من إجمالي الصادرات أي ما يعادل 1,3 مليار دولار، مواد غذائية بنسبة 1,13% من إجمالي الصادرات أي 327 مليون دولار، مواد خام بنسبة 0,29% وما قيمته 84 مليون دولار وفي الأخير تجهيزات صناعية ومواد استهلاكية بنسبة 0,18% و 0,06% على التوالي.

5. **الميزان التجاري**: مقارنة بالنصف الأول من 2018، سجل ميزان التجارة الخارجية الجزائرية في النصف الأول من 2019:

- الواردات: بلغ حجم الواردات 22.15 مليار دولار أمريكي بانخفاض 4.30% مقارنة بنتائج النصف الأول من عام 2018.
- الصادرات: بلغ إجمالي حجم الصادرات 18.96 مليار دولار أمريكي بزيادة 6.57% مقارنة بنتائج النصف الأول من عام 2018.

وقد أدى ذلك إلى عجز في الميزان التجاري في النصف الأول من عام 2019 بلغ حوالي 3.18 مليار دولار. وبالتالي، بلغ معدل تغطية الواردات بالصادرات 86% للنصف الأول من عام 2019 مقابل معدل 88% لنفس الفترة 2018. الشكل رقم 03.

III- الخلاصة:

بذلت الجزائر عدة جهود للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال انتهاج إجراءات تساهم في توفير المناخ الملائم أنشطة هذا القطاع واستمرارها، حيث أن مجمل هذه الإجراءات تهدف إلي زيادة وتيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لضمان الدور الذي تؤديه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، خاصة في جانب المساهمة في الدخل الوطني الخام، استحداث مناصب شغل والمساهمة في الصادرات، ونجد أن الجزائر استحدثت عدة إجراءات وبرامج تساهم في زيادة إنشاء هذا النوع من المؤسسات ومناصب الشغل من خلال إنشاء مراكز التسهيل وحاضنات الأعمال بالإضافة إلى هيئات وصناديق تدعم وتسهل هذه العملية.

والنتائج المتوصل إليها:

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام، وفي خلق القيمة المضافة على المستوى الخاص والمستوى العام.
- تعتبر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الوطنية ضئيلة باعتبار أن قطاع المحروقات هو المحتكر الرئيسي للصادرات الجزائرية.
- تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل غير متساوي وذلك بسبب الطابع الجغرافي للبلاد.
- التموقع غير العادل لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشمال والهضاب العليا، والجنوب.

ورغم ذلك فإن أداء قطاع الـ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازال ضعيف ولم يحتل بعد هذا القطاع المكانة التي هو عليها في الاقتصاديات المتطورة، الناشئة وحتى النامية، ويرجع هذا إلى عدة قيود مازالت تثبط الاستثمار وتقف أمام تطور ونمو هذه المؤسسات.

وتقترح الدراسة:

- دعم عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة متخصصة في عملية التأهيل.
- ضرورة تفعيل دور مختلف هيئات ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تخفيض الإجراءات الإدارية، التكاليف، الآجال وتطبيق الحوكمة والرقابة ومحاربة الفساد الإداري.
- تمكين المؤ ص وم من الحصول على التمويل عن طريق: التنويع في الأدوات المالية كالتمويل عن طريق شركات رأسمال الاستثماري، القرض المصغر، التمويل التأجيري ...إلخ.
- ربط المقاولين أصحاب المشاريع الإبداعية بالبحث العلمي، عن طريق تقديم تحفيزات مالية للجامعات، تنشئ من خلالها المشاتل التي تحتضن مشاريع جديدة وتسمح بنموها.
- إنشاء سوق دائم لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,تساهم فيه كل من الحكومة الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية، بحيث يهدف السوق إلى تعريف المستهلك بالإنتاج المحلي وميزاته، ويسهل وصول المستهلك إلى أكثر من بدائل المنتجة.

IV- ملاحق :

جدول رقم 01: تصنيف الـ PME حسب الولايات المتحدة الأمريكية

نوع المؤسسة	عدد العمال
مؤسسة صغرى	من 01 إلى 09 عمال
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 199 عامل
مؤسسة متوسطة	من 200 إلى 499 عامل
مؤسسة كبيرة	أكثر من 500 عامل

المصدر: ياسر عبد الرحمان، **تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة**: دراسة ميدانية بولاية جيجل، رسالة ماجستير، تخصص: تسيير الموارد البشرية، جامعة جيجل، 2014، ص: 76.

جدول رقم 02: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي.

نوع المؤسسة	عدد العمال	إجمالي الأصول	حجم المبيعات السنوي
مؤسسة مصغرة	أقل من 10عمال	أقل من 100ألف دولا أمريكي	أقل من100ألف دولا أمريكي
مؤسسة صغيرة	أقل من 50عامل	أقل من 3ملايين دولا أمريكي	أقل من 3ملايين دولا أمريكي
مؤسسة متوسطة	أقل من 300عامل	أقل من 15مليون دولا أمريكي	أقل من15مليون دولا أمريكي

Source: Meghana Ayyaganiand, **Small and medium enterprises across the globe:A new data base**,World Bank policy research working paper 3127, August 2003, P : 03.

جدول رقم 03: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان.

القطاع	عدد العمال (عامل)	رأس المال (ين)
الصناعة، البناء والنقل	أقل من 300 عامل	أقل من 300 مليون
مبيعات الجملة	أقل من100 عامل	أقل من 100 مليون
مبيعات التجزئة	أقل من 50 عامل	أقل من 50 مليون
الخدمات	أقل من 100 عامل	أقل من 50 مليون

Source: Nadine Levaratto**, La PME objet frontière: analyse en termes de cohérence entre l'organisation interne et le marché**, communication au colloque les PME dans les sociétés contemporaines de 1880 a nos jours, pouvoir, représentation, action, Université de Paris Panthéon/Sorbonne, 20 et 21 janvier 2006, P: 04.

جدول رقم 04: تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نوع المؤسسة	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (دج)	مجموع الحصيلة السنوية (دج)	الاستقلالية
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون	لا يتجاوز 20 ملايين	ضرورة توفر معيار
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون	لا يتجاوز 200 مليون	الاستقلالية في
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	بين 400 مليون و04 ملايير	بين 200 مليون و 01 مليار	التسيير

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المواد 8، 9، 10 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02 الصادرة بتاريخ 2017/01/11 ص: 06.

الجدول رقم 05: تطور عدد الـ PME خلال الفترة 2001 – السداسي الأول من 2019

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
القطاع الخاص	179893	189552	207949	225449	245842	269806
القطاع العام	788	788	788	778	874	739
المجموع	180681	261863	288587	312959	342788	376767
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
القطاع الخاص	293946	392013	586903	618515	658737	711275
القطاع العام	666	626	591	557	572	557
المجموع	410959	519526	587494	619072	659309	711832
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القطاع الخاص	777259	851511	934037	1022231	1074236	260652
القطاع العام	557	542	532	390	267	261
المجموع	777816	852053	934569	1022621	1074503	1141863
إلى غاية 2019/06/30	القطاع الخاص	1171701	القطاع العام	244	المجموع	1171945

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines

الشكل رقم 01: التوزيع الجغرافي لـ PME لسنة 2019

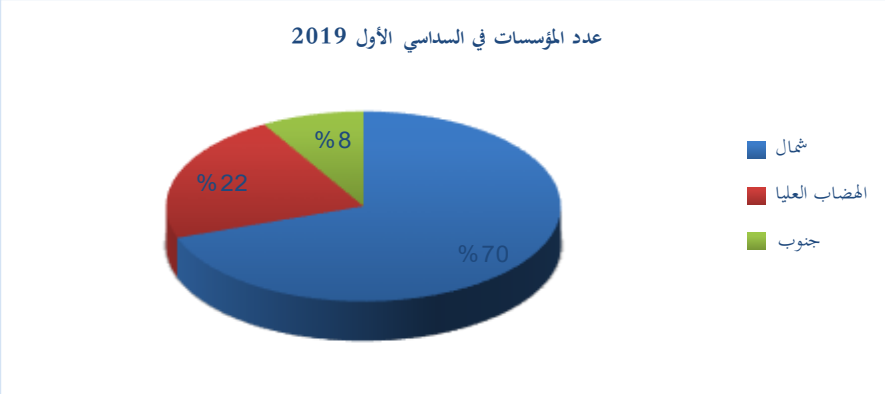

المصدر: باستخدام EXCEL بناء على: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines,

الشكل رقم 02: توزيع PME حسب النوع لسنة 2019

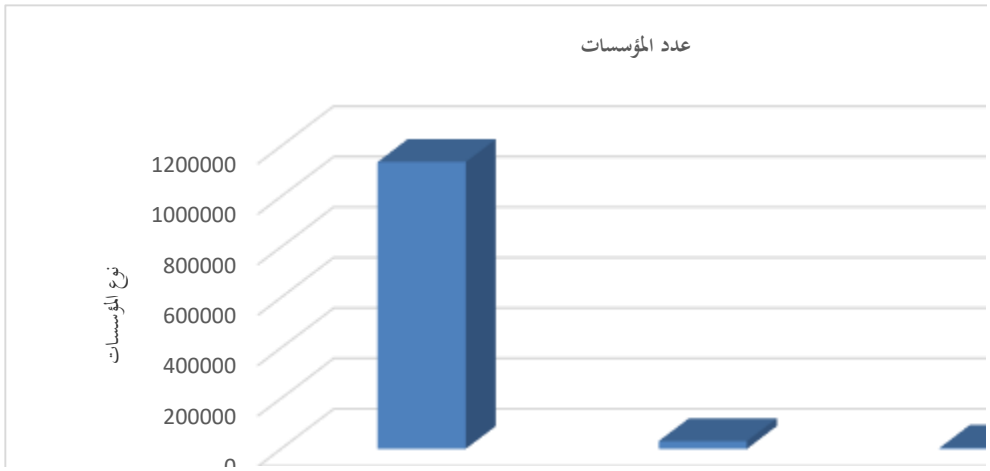

المصدر: باستخدام EXCEL بناء على: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines,

الجدول رقم 06: توزيع الشركات الصغيرة والمتوسطة (الأشخاص الاعتباريين) حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع	النسبة %
الفلاحة	93	7275	7368	1.12
المحروقات: الطاقة والخدمات المتصلة بها	3	3032	3035	0.46
البناء والأشغال العمومية	15	188275	188290	28.54
الصناعات التحويلية	73	102055	102128	15.48
الخدمات	60	358936	358996	54.41
المجموع	244	659573	659817	100.00

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines.

الجدول رقم 07: مناصب الشغل التي توفرها PME خلال الفترة 2001 –السداسي الأول2019.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مناصب العمل	634375	684341	705000	838504	1157856	1252647
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مناصب العمل	1355399	1540209	1546584	1625686	1724197	1848117
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مناصب العمل	2001892	2157232	2371020	2487914	2655470	2724264
إلى غاية 2019/06/30	مناصب العمل	2818736				

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines.

الجدول رقم 08: مساهمة القطاع الخاص والعام في PIB خلال الفتر 2010–2017

قطاع النشاط	2013		2014		2015		2016		2017	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
حصة القطاع العام من PIB	893.24	11.70	1187.93	13.9	1313.36	14.22	1414.65	14.23	1291.14	12.775
حصة القطاع الخاص من PIB	6741.19	88.30	7338.65	86.1	7924.51	85.78	8529.27	85.77	8815.62	87.225
المجموع	7634.43	100	8526.58	100	9237.87	100	9943.92	100	10106.76	100

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines.

الجدول رقم 08: الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2009–2018

(الوحدة :مليون دولار)

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات خارج المحروقات	1066	1526	2026	2026	2165	2582	1969	1781	1930	2830
إجمالي الصادرات	45194	57053	73489	71866	65917	62886	37787	30026	35191	41168

النسبة	%2.4	%2.7	%2.8	%2.8	%3.3	%4.1	%5.2	%5.9	%5.5	%6.9

Source http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur.

الشكل رقم 03: تقييم الميزان التجاري من النصف الأول 2018–النصف الأول 2019

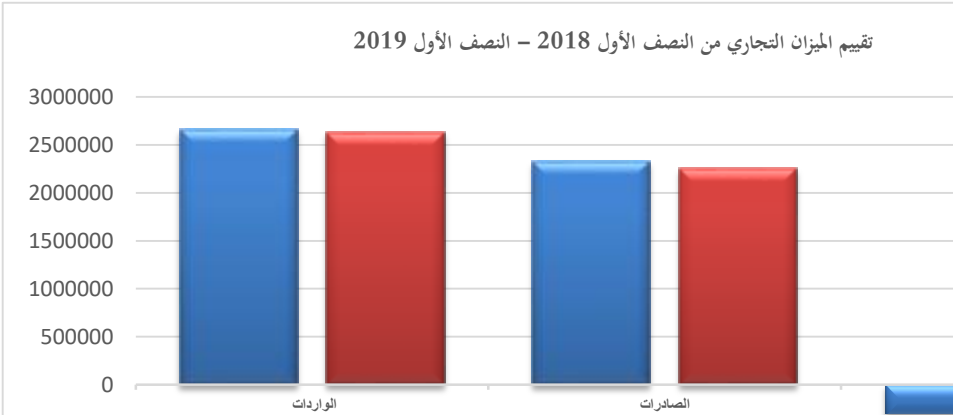

المصدر: باستخدام EXCEL بناء على: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines,

المراجع

ANJEM) .AVRIL, 2020 تم الاسترداد من ..(https://www.angem.dz/ar/article صندوق الضمان المشترك للقروض .

ansej .(2020 ,أفريل) .*ansej* تم الاسترداد من .http://www.ansej.org.dz./

-Bousbah Aicha .(2002) .Pépinières d'entreprise.espace PM.N 1°Mars-Avril . Miinistére de la PME-PMI . alger.

CGCI تم الاسترداد من .(أفريل, 2020) .صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة http://www.cgci.dz/index.

CNAC) .Avril, 2020 تم الاسترداد من .(www.cnac.dz.

FGAR تم الاسترداد من .(أفريل, 2020) .صندوق ضمان القروض .http://www.fgar.dz/portal/ar/content.

Ministère de l'Industrie et des Mines .(2019) .Bulletin d'information Statistique .alger.

Robert Wtterwulghe .(1998) .La P.M.E.: une entreprise umaine, deBoek universite .

www.andi.dz .(2020) .http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/evolution-loi-sur-l-investissement تم الاسترداد من www.andi.dz.

الجريدة الرسمية. (10 جانفي, 2017). القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *الجريدة رسمية للجمهورية الجزائرية* . الجزائر.

الجريدة الرسمية المادة2. (25 فيفري, 2003). المرسوم التنفيذي 78 –03 المؤرخ في 25 فيفري 2003 يتضمن القانون الأساسي لمشاكل المؤسسات، الجديدة الرسمية، العدد 13.

الجريدةالرسمية. (10 10, 1993). المرسوم التشريعي رقم:12–93، المؤرخ في 1993/10/05، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 64، الجزائر.

المادة2. (25 فيفري, 2003). المرسوم التنفيذي 80–03المؤرخ في 25 فيفري 2003 يتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد13، الجزائر.

المادة2، (25 فيفري, 2003). المادة) (1من المرسوم التنفيذي 79 –03المؤرخ في 25فيفري ،2003 يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها. لطبيعة القانونية لمراكز تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها. الجزائر.

الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري. (أفريل, 2020). تم الاسترداد من 12-01-10-27-2020/ar/php.index/dz.aniref.www://http.

بلال شيخي، حمزة كبلوتي، المهدي حجاج. (2017). برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المأمول والواقع. *إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* (الصفحات 1–19). الوادي: جامعة الوادي.

جاري فاتح، بوعكاز عبد العزيز. (2018). هيئات مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 30–31 جانفي. *إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر* (الصفحات 1–17). الوادي: جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي كمية العموم االقتصادية والتجارية وعموم التسيير الجزائر.

جريدة رسمية. (03 ماي, 2005). مرسوم تنفيذي رقم: 165/05 المؤرخ في 03 ماي 2005، المتضمن لإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عدد 32. الجزائر.

حسين يحي. (2013). قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد. *أطروحة*. تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.

رابح خوني. (2008). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها. القاهرة، مصر: ايتراك للنشر والتوزيع.

كافي، مصطفى يوسف. (2014). *بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى*. عمان، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

ماجدة العطية. (2009). *إدارة المشروعات الصغيرة*. عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.

مديرية الصناعة والمناجم. (2020). *مديرية الصناعة والمناجم*. تم الاسترداد من https://www.dipmepi47.dz/index.php/pepiniere.

مطاي عبد القادر، بوقادير ربيعة. (2018). تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016. اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19.

منى مسغوني. (2012). نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. الباحث، ع 10.

وزارة الصناعة والمناجم. (أفريل, 2020). *وزارة الصناعة والمناجم*. تم الاسترداد من http://www.mdipi.gov.dz/?-Dispositifs-d-aides-et-regimes-d-.

ياسر عبد الرحمان، براسن عماد الدين. (جوان, 2018). قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب:APA

كلثوم فرحات، مفيد عبد اللاوي (2020)، تقييم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2001-2019، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 05(العدد01)، الجزائر: جامعة الوادي، الوادي، ص.ص 12-27.

SCAN ME